

اللباب في علل البناء والإعراب

وحجّة الأوّلين من وجهين .

أحدُهما أنّ اسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد ولا القياس يقتضيه لأنّ القياس يقتضي أن يُبدّدَ أ بحرف ويوقف على آخر ومن الناس من جعل ذا اسماً ظاهراً لأزّنه يوصف ويوصف به .
والثاني أنّهم قالوا في تصغيره ذيّاً فأعادوه إلى أصله إذّ هذا شأن التصغير وسيتّضح لك في بابه .

فإنّ قيل فقد يزداد في المصغّر ما ليس منه كما لو سمّيتَ ب هل وقد ثمّ صغرتَه فإنّك تزيدُ عليه حرّفاً آخر قيل دعت الحاجة بعد التسمية إلى تكميله في التصغير ولم يقم الدليل هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقال الزيادة مختصّة بالتصغير .
واحتجّ الآخرون بأنّ ثنية ذا دان والألف والنون للثنية فلم يبق سوى الذال